

Distr.: General
12 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٨٥ من جدول الأعمال
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد
الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نخيل إليكم طيه نص إعلان الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية
بشأن تعزيز القانون الدولي (انظر المرفق) الذي وقعه وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي
لافروف، ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وانغ يي في بيجين يوم ٢٥ حزيران/
يونيه ٢٠١٦.

ونرجو ممتنين تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٨٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) وو هايتاو

(توقيع) فيتالي تشوركين

القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية

الممثل الدائم للاتحاد الروسي



الرجاء إعادة استعمال الورق

150716 140716 16-11955 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي
الاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية والصينية]

إعلان الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز القانون الدولي

١ - يؤكد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية مجددا التزامهما التام بمبادئ القانون الدولي كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠. كما أنهما يسترشدان بالمبادئ المكرّسة في المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. ومبادئ القانون الدولي هي حجر الزاوية لإرساء علاقات دولية عادلة ومنصفة بكون من سماها التعاون المفيد للجميع، وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، وإيجاد حيز مشترك من الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة والتعاون الاقتصادي.

٢ - ويشاطر الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية الرأي القائل بأن مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقرار العلاقات الدولية. وتتمتع الدول بحقوقها على أساس الاستقلال وعلى قدم المساواة، وتضطلع بواجباتها ومسؤولياتها على أساس الاحترام المتبادل. وللدول الحق في المشاركة في سنّ القانون الدولي وتفسيره وتطبيقه على قدم المساواة، ويقع على عاتقها الالتزام بالامتثال للقانون الدولي بحسن نية وبطريقة متماسكة ومتسقة.

٣ - ويؤكد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية مجددا على المبدأ الذي يقضي بأن الدول يجب أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ويدينان بالتالي التدخلات العسكرية الانفرادية.

٤ - ويعرب الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية عن دعمهما الكامل لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول، ويدينان أي تدخل للدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بهدف تغيير الحكومات الشرعية، باعتباره انتهاكا لهذا المبدأ. ويدين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية تطبيق القوانين الوطنية من جانب الدول خارج نطاق حدودها الإقليمية بما لا يتوافق مع القانون الدولي، باعتباره مثالا آخر على انتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٥ - ويؤكد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية مجددا مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ويعربان عن اقتناعهما الراسخ بضرورة أن تقوم جميع الدول بتسوية نزاعاتها عن طريق وسائل وآليات تسوية المنازعات التي اتفقت عليها، وبأن تخدم جميع وسائل تسوية المنازعات هدف حل المنازعات بطريقة سلمية وفقا للقانون الدولي الساري، مما يؤدي إلى تخفيف حدة التوترات وتعزيز التعاون السلمي بين الأطراف المتنازعة. وهذا ينطبق كذلك على جميع أنواع تسوية المنازعات ومراحلها، بما في ذلك الوسائل السياسية والدبلوماسية عندما تكون شرطا مسبقا لاستخدام آليات أخرى لتسوية المنازعات. ومن الأهمية بمكان للحفاظ على النظام القانوني الدولي أن تستند جميع وسائل وآليات تسوية المنازعات إلى الموافقة وأن تُستخدم بحسن نية وبروح التعاون، وألا تتقوّض أغراضها بفعل الممارسات التعسفية.

٦ - ويشاطر الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية الرأي القائل بأن تنفيذ مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما بحسن نية يُجنّب تطبيق المعايير المزدوجة أو فرض بعض الدول إرادتها على دول أخرى، ويعتبران أن فرض التدابير القسرية الانفرادية التي لا تستند إلى القانون الدولي، المعروفة أيضا باسم "الجزاءات الانفرادية"، هي مثال على هذه الممارسة. ويمكن لاعتماد التدابير القسرية الانفرادية من جانب الدول بالإضافة إلى التدابير التي يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يؤدي إلى إحباط أهداف ومقاصد التدابير التي يفرضها مجلس الأمن وتقويض نزاهتها وفعاليتها.

٧ - ويدين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره باعتباره تهديدا عالميا يقوّض النظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. وتتطلب مواجهة هذا التهديد عملا جماعيا يتوافق تماما مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

٨ - ويؤكد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية أن على الدول الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بحصانة الدول وأملاكها ومسؤوليها في جميع الأوقات. ولا تتوافق انتهاكات هذه الالتزامات مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وقد تسهم في تصاعد حدة التوترات.

٩ - ويشدّد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية على الدور الهام الذي تؤديه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ في الحفاظ على سيادة القانون فيما يتعلق بالأنشطة في المحيطات. ومن الأهمية القصوى أن تُطبّق أحكام هذه المعاهدة العالمية

باستمرار على نحو لا يخلُّ بالحقوق والمصالح المشروعة للدول الأطراف ولا يمسُّ بسلامة النظام القانوني الذي أنشأته هذه الاتفاقية.

١٠ - والاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية عازمان، تماشيا مع علاقة الشراكة الاستراتيجية التي تربطهما، على مواصلة توطيد تعاونهما في دعم وتعزيز القانون الدولي وفي إقامة نظام دولي عادل ومنصف يستند إلى القانون الدولي.

حُرِّر في بيجين، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

نيابةً عن
وزارة خارجية
جمهورية الصين الشعبية

وانغ يي

نيابةً عن
وزارة خارجية
الاتحاد الروسي

س. ف. لافروف